



Distr.
GENERAL

FCCC/SBSTA/1996/9/Add.2*
24 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة الرابعة
جنيف، ١٨-٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
البند (٥) من جدول الأعمال المؤقت

البلاغات الوطنية

البلاغات المقدمة من الأطراف المدرجة في
المرفق الأول للاتفاقية: المبادئ التوجيهية
المتعلقة بها وجدولها الزمني وعملية النظر فيها

إضافة

معلومات تفصيلية بشأن تجارة الكهرباء
والوقود المستخدم في النقل الدولي

مذكرة من إعداد الأمانة

المحتويات

الفقرات الصفحة

الفصل

٣ ٤ - ١ مقدمة أولاً -

* أعيد اصدارها لأسباب فنية.

(A) GE.96-64183

<u>المحتويات (تابع)</u>		
<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣	١	ألف - الولاية
٣	٤ - ٢	باء - نطاق المذكورة
٤	٢٤ - ٥	ثانيا - حساب الانبعاثات المرتبطة بتجارة الكهرباء
٤	٥	ألف - مقدمة
٤	١٦ - ٦	باء - معلومات أساسية عن تجارة الكهرباء
١٠	٢٤ - ١٧	جيم - الخيارات المتاحة لحساب انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بتجارة الكهرباء
١٣	٧٩ - ٢٥	ثالثا - الانبعاثات الصادرة عن الوقود المستخدم في النقل الدولي
١٣	٢٥	ألف - مقدمة
١٣	٤١ - ٢٦	باء - معلومات أساسية عن صناعة الطيران
١٧	٥٥ - ٤٢	جيم - خيارات التخصيص ومكافحة الانبعاثات من الوقود المستخدم في الطيران الدولي
٢٠	٦٥ - ٥٦	DAL - معلومات أساسية عن صناعة الملاحة البحرية .
٢٦	٧٩ - ٦٦	هاء - خيارات التخصيص ومكافحة الانبعاثات الناجمة عن الوقود المستخدم في النقل البحري الدولي

المرفقات

- الأول - الانبعاثات البشرية المصدر للسائل من الوقود المستخدم في النقل الدولي من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول، ١٩٩٠
- الثاني - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المصدر من الوقود المستخدم في النقل الدولي من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول، ١٩٩٢

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

- نظرت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، في دورتها الأولى، في مسألة تخصيص ومكافحة الانبعاثات الناشئة عن الوقود المستخدم في النقل الدولي، وطلبت إلى الأمانة أن تزودها بورقة خيارات بشأن تخصيص ومكافحة الانبعاثات الناشئة عن الوقود المستخدم في النقل الدولي لكي تنظر فيها في دورة مقبلة (FCCC/SBSTA/1995/3). كذلك فإن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية قد وجهت، في دورتها الثانية وبقصد التغلب على أوجه عدم الاتساق في عرض البيانات المتعلقة بقوائم الجرد، طلباً إلى الأمانة أن تتناول قضايا مثل تعديلات درجة الحرارة، وتجارة الكهرباء، والوقود المستخدم في النقل الدولي، واستخدام إمكانات الاحتراق العالمي، وتغيير استخدام الأراضي، وقطاع الحراجة وذلك في الوثائق التي سيجري إعدادها لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الثالثة (FCCC/SBSTA/1996/8).

باء - نطاق المذكورة

- هذه المذكورة هي إضافة لمقترح الأمانة المتعلق بالمبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (FCCC/SBSTA/1996/9). وينبغي قراءة هذه المذكورة بالاقتران مع الوثيقة (FCCC/SBSTA/1996/9/Add.1) التي تصف القضايا المنهجية وتحدد الإجراءات الممكنة التي قد ترغب هذه الهيئة الفرعية في النظر فيها. وهي تقدم معلومات تفصيلية عن تجارة الكهرباء والوقود المستخدم في النقل الدولي بغية تكميل الوثيقة .FCCC/SBSTA/1996/9/Add.1.

- وقد قامت الأمانة، عند إعداد هذه الوثيقة، باستعراض البيانات التي جمعتها منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية. فالبيانات المتعلقة بقطاع الطيران والقطاع البحري، بوجه خاص، تختلف فيما بين المصادر، على مر الوقت، من حيث عدد من البلدان المشمولة، وكذلك من حيث المنهجيات. وقد اختارت الأمانة في هذا الصدد أن تستخدم بيانات تبرهن على قضايا ترتبط بخيارات معينة، بدلاً من أن تحاول ايجاد بيانات متساوية تماماً. وفي بعض الحالات، فإن البيانات المتعلقة ببلدان غير مدرجة في المرفق الأول تعرض لأغراض المقارنة. كذلك، فإن الأمانة لم تجر تحليلًا شاملًا لجميع البيانات. والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مدعوة إلى النظر في البيانات المطلوبة لخيارات التخصيص المحددة في هذه المذكورة وإلى توفير ارشاد بشأن هذه القضية.

- أما الفرع الثالث من هذه الوثيقة، المتعلق بالانبعاثات الناشئة عن الوقود المستخدم في النقل الدولي، فقد قسم ما بين وقود الطيران ووقود النقل البحري، بالنظر إلى اختلاف هيكل هاتين الصناعتين، ومن ثم أيضاً خيارات التخصيص والمكافحة المحتملة التي يمكن اختيارها.

ثانياً- حساب الانبعاثات المرتبطة بتجارة الكهرباء

ألف- مقدمة

٥- الغرض الرئيسي لهذا الفرع هو تقديم معلومات تفصيلية عن التجارة في الكهرباء، إلى جانب الآثار المترتبة على الانبعاثات المرتبطة بتجارة الكهرباء والخيارات الممكن الأخذ بها لحساب هذه الانبعاثات. ويمكن العثور في الوثيقة FCCC/SBSTA/1996/9/Add.1، على الخلفية العامة لهذه المسألة والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية ومناقشة أولية للخيارات في هذا الصدد.

باء- معلومات أساسية عن تجارة الكهرباء

٦- تقوم بلدان كثيرة حالياً بتصدير الكهرباء واستيرادها. ويمكن النظر إلى عمليات التجارة في الكهرباء هذه، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على أنها نشاط يمكن أن تتناوله الأطراف المعنية بصورة مشتركة. ويمكن للجهود المبذولة مؤخراً في كثير من البلدان بغية تحرير أسواقها الخاصة بالكهرباء وإزالة الحواجز المادية التي تعترض تجارة الكهرباء أن تزيد من مقدار هذه التجارة في المستقبل. أما مدى تجارة الكهرباء القائمة حالياً هو واتجاهات المستقبل في تجارة الكهرباء فيرد شرح لهما أدناه فيما يتعلق بالمنطقة النوردية من أوروبا، وأوروبا الشرقية والوسطى، وأمريكا الشمالية بالنظر إلى أن هذه المناطق تمر حالياً بتغيرات يعتقد بها^(١).

المنطقة النوردية

٧- جرى في عام ١٩٩٣ تبادل ١٨ تيراواط ساعة (تيرا = ١٠ ملايين مليون) من الكهرباء بين الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد، وهو ما يمثل ٥ في المائة من مجموع الكهرباء المولدة في هذه البلدان. وقد بدأ تبادل الكهرباء في البلدان النوردية على أساس ثنائي في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩١٥ عندما أقيمت أول وصلة بين الدانمرك والسويد. وتقوم الدانمرك والنرويج والسويد وفنلندا الآن بالاتجار عن طريق هيئة نوردل (Nordel)، وهي رابطة للهيئات الرئيسية المولدة للكهرباء والمسؤولة عن تشغيل الشبكات، علماً بأن هذه المبادرات هي نتيجة اختلافات كبيرة في هيكل قدرتها وفي التكاليف المتغيرة لكتهربائتها^(٢). ويتأتى أكثر من ٩٩ في المائة من كهرباء النرويج من القوة المائية. أما شبكة الدانمرك فهي حرارية بنسبة ٩٧ في المائة تقريباً وتتسم باعتماد شديد على الفحم؛ وأما السويد فتعتمد على مزيج من القوة المائية والقوة النووية؛ وتعتمد فنلندا على مزيج من القوة المائية والقوة النووية والقوة الحرارية^(٤). وقد تمثل النمط التاريخي في قيام النرويج والسويد بتصدير فائض القوة لديهما أثناء المواسم والسنوات المطيرة، عن طريق استخدام الاتفاقيات الثنائية على أساس التكاليف الحدية القصيرة الأجل^(٥)، وبالاستيراد في المواسم والسنوات الجافة والباردة. كذلك فإن عمليات التصدير القصيرة الأجل للقوة الكهربائية المائية في فترات الذروة وعمليات استيراد القوة الحرارية في غير فترات الذروة ممكنة هي الأخرى خلال فترة ٢٤ ساعة. وتعرض في الجدول ١ بيانات عن صادرات وواردات الكهرباء في البلدان النوردية في عام ١٩٩٣.

الجدول ١- التدفقات الثنائية لتجارة الكهرباء فيما بين البلدان النوردية، ١٩٩٣(أ)
(تير او اط ساعة)

الصادرات المتوجهة إلى						الصادرات القادمة من
المجموع	غيرها ^(ب)	السويد	النرويج	فنلندا	الدانמרק	
٥,١٠	٣,٦٠	١,٣١	٠,١٩	٠٠	٠٠	الدانمرك
٠,٤٣	٠٠	٠,٤٢	٠,٠١	٠٠	٠٠	فنلندا
٨,٣٨	٠٠	٦,١٨	٠٠	٠,٠٦	٢,١٤	النرويج
٨,٥٧	٠,٥١	٠٠	٠,٥١	٣,١٤	٣,٩٨	السويد
٤,٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٧٧	٠,١٣	غيرها ^(ب)
٢٧,٣٨	٤,١١	٧,٩١	٠,٧١	٧,٩٧	٦,٢٥	المجموع

International Energy Agency, *Electricity Information 1994*, Paris, 1995

المصدر:

ملاحظات: استخدمت الرموز التالية في بعض الجداول:

نقطتان متتاليتان (٠٠) وتشيران إلى أن البيانات غير متوفرة.

شرط (-) وتشير إلى أن المند لا ينطبق.

علامة ناقص (-) قبل الرقم وتشير إلى مقدار مطروح. ولاحظ أن علامة الناقص تأتي قبل الرقم مباشرة.

نقطة (٠) وتنستخدم في الانكليزية للإشارة إلى الكسور العشرية.

(أ) تحدد القيم نقطة الدخول أو النرويج، ولكنها لا تحدد بالضرورة نقطة الاستهلاك.

(ب) تشير "غيرها" إلى ألمانيا والاتحاد الروسي.

-٨- ويمكن أن تزداد واردات وصادرات الكهرباء بين البلدان النوردية في المستقبل القريب. فقد قامت فنلندا والنرويج والسويد في الآونة الأخيرة بتحرير أسواقها الخاصة بالكهرباء وتعتمد الدانمارك القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، فإن عدة خطوط جديدة لنقل الكهرباء بين البلدان النوردية وبلدان أخرى يجري التخطيط لها حالياً أو يجري إنشاؤها.

و هذه تشمل عمليات ربط للشبكات بين ألمانيا والدانمرك، ومد كبلين بين ألمانيا والنرويج، وكابل بين هولندا والنرويج، وكابلين بين فنلندا ودول البلطيق، وربط شبكي بين النرويج والسويد^(١).

أوروبا الغربية

٩- جرى في عام ١٩٩٣ تبادل ١٣٦,٩ تيراواط ساعة من الكهرباء بين بلدان أوروبا الغربية وهو ما يمثل ٧ في المائة من مجموع توليد الكهرباء في هذه البلدان^(٢). وتوجد حواجز كبيرة لتجارة الكهرباء في هذه المنطقة بسبب الهيكل المادي والاقتصادي لنظم المرافق في أوروبا الغربية، فضلاً عن فائض طاقة التوليد في بعض البلدان. وفي الوقت الحالي، فإن فرنسا وسويسرا هما مصدران صافيان إلى باقي أوروبا الغربية، في حين أن إيطاليا وهولندا هما أكبر مستوردين صافيين. أما الصادرات من فرنسا فهي في معظمها عقود طويلة الأجل لتصدير الفائض من الطاقة النووية، في حين أن الصادرات من سويسرا تنشأ نتيجة للفائض في الطاقة الكهربائية المائية والطاقة النووية التي تقسم بتكاليف متغيرة منخفضة. بيد أنه توجد تدفقات في كلا الاتجاهين بين معظم البلدان المجاورة في أوروبا الغربية. وتُعرض في الجدول ٢ بيانات عن صادرات وواردات الكهرباء في بلدان أوروبا الغربية في عام ١٩٩٣.

١٠- ويمكن أن يزداد مقدار تجارة الكهرباء في أوروبا إذا مضى الاتحاد الأوروبي إلى الأمام بخطشه المتعلقة بتحرير سوق الكهرباء وإن كانت وتيرة هذه العملية يمكن أن تختلف فيما بين البلدان. ويقوم وزراء الطاقة بمناقشة مقترن يرمي إلى فتح ٢٥ في المائة من سوق الكهرباء في أوروبا أمام المنافسة. وستبدأ المنافسة بعد مرور عامين على قيام مجلس وزراء الطاقة بالاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي باعتماد التشريع المعنى^(٤).

البعول - ٢- التدفقات التجارية لتجارة الكهرباء فيما بين بلدان أوروبا الغربية، ١٩٩٣
(غيرواط ساعة)

الصادرات المتوجهة إلى										الصادرات من
المجموع	غيرها	المملكة المتحدة	سويسرا	اسبانيا	هولندا	البرتغال	لوكسمبورغ	إيطاليا	ألمانيا	
٨,٨	٢,٥	١,٣	٠	٠	٠	٠	٠	١,٧	٣,٢	٠
٤,٥	٠	٠	٠	٠	٣,٢	٧,٠	٠	٠	١,٥	٠
٦٥,١	١,١	١٧,٠	٩,٧	٢,٧	٠	٠	١,٠	٧,٥	١٣,٧	٠
٣٢,٨	٥,٠	٣,٠	٧,٦	٠	١,٢	٠	٠	٠	٥,٠	٤,٩
٧,٠	٣,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١,٩	٠	٠	٠	١,٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣,٢	٠	٠	٠	٠	٢,١	٠	٠	٠	١,١	٠
٢٦,٧	٣,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩,٥	٥,٧	٧,٠
٣,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣,٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١,١	٤,١	٣,٣
١٥٨,٤	٤,٣	١٧,٠	١٩,٠	٦,٤	٢,١	١,٤	٢,٤	١,١	٣١,٩	٦,٥
المجموع										٨,٨

المصدر: International Energy Agency, Electricity Information 1994, Paris 1995.

(أ) تعدد القائم نقطة الدخول أو النزوح ولكنها لا تعدد بالضرورة نقطة الاستهلاك.

(ب) تشمل "أخرى" الجمهورية التشيكية، والدانمرك، وهنغاريا، وبولندا، ويوغوسلافيا السابقة.

أوروبا الوسطى والشرقية

١١- إن شبكات الكهرباء في أوروبا الوسطى والشرقية متراقبة ترابطاً قوياً. شبكات بيلاروس وإستونيا ولافانيا وليتوانيا وأوكرانيا قد أنشئت كجزء من شبكة الكهرباء الموحدة لاتحاد السوفياتي سابقاً. وقد حدّدت مواقع وحدات إنتاج الكهرباء في هذه الشبكة دون اعتبار للحدود. وهكذا وعلى الرغم من أنه قد حدث انخفاض كبير في الطلب على الطاقة في هذه المنطقة في الآونة الأخيرة، فإن بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ما زال يستورد الكهرباء، بالنظر إلى أنه يعتمد على طاقات الإنتاج الكائنة خارج حدوده^(٤).

١٢- والتغيير الحادث في هيكل المؤسسات في أوروبا الوسطى والشرقية يجعل من الصعب استخدام النماذج التاريخية لتجارة الكهرباء بغية التنبؤ باتجاهات المستقبل. إذ تحاول بعض البلدان تخفيض اعتمادها على المصادر التقليدية للكهرباء. وعلى سبيل المثال فإن الجمهورية التشيكية وвенغاريا وبولندا، التي هي متكاملة ومترابطة حالياً مع شبكة كهرباء أوروبا الشرقية، قد شكلت في الآونة الأخيرة منظمة اسمها سنتيريل (CENTREL)، بغية تمهيد الطريق لتكييف شبكات الكهرباء التابعة لها مع متطلبات شبكة أوروبا الغربية. وتُعرَض في الجدول ٣ بيانات عن الواردات الصافية للكهرباء في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣.

الجدول ٣- صافي واردات وصادرات الكهرباء في أوروبا

الوسطى والشرقية^(٥)، ١٩٩٣-١٩٩٠

(تيراواط ساعة)

السنة				الطرف
١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٤,٤-	٦,٦	١٠,٤	٩,٤	بيلاروس
٢,١-	٣,٠-	٢,٥-	٠,٧-	الجمهورية التشيكية
١,٦-	٣,٢-	٤,٨-	٧,٠-	إستونيا
٢,٥	٣,٥	٧,٤	١١,١	венغاريا
٢,٥	٤,١	٤,٢	٢,٦	لافانيا
٢,٧-	٥,٣-	١٢,٨-	١٢,٠-	ليتوانيا
٢,٤-	٤,٠-	٢,٦-	١,٠-	بولندا
٦,٠	١٦,٣-	١٢,١-	٤,٥-	الاتحاد الروسي
٢,٠	٣,٧	٤,٣	٥,٢	سلوفاكيا
١,٩-	٥,١-	١٤,٨-	٢٨,٣-	أوكرانيا ^(٦)

International Energy Agency, *Energy Statistics for non-OECD countries*, Paris, 1995.

المصدر:

(أ) صافي الواردات موجب. صافي الصادرات سالب.
(ب) ليس طرفاً.

أمريكا الشمالية

١٣- تقوم كندا والمكسيك والولايات المتحدة بالاتجار في الكهرباء على نطاق محدود، وفي هذا فإن الولايات المتحدة هي مستوردة صافية من كلا البلدين. وفي عام ١٩٩٣، استوردت الولايات المتحدة قرابة ١ في المائة من كهربائها من كندا وأقل من ٠,١ في المائة من المكسيك^(٥). وتعرض في الجدول ٤ بيانات عن تصدير واستيراد الكهرباء في أمريكا الشمالية في عام ١٩٩٣.

الجدول ٤ - التدفقات الثنائية لتجارة الكهرباء في أمريكا الشمالية، ١٩٩٣^(٦)
(تيرواط ساعة)

الصادرات المتوجهة إلى				الصادرات القادمة من
المجموع	الولايات المتحدة الأمريكية	المكسيك	كندا	
٣٧,٠٩	٣٧,٠٩	..	-	كندا
١,٩٩	١,٩٩	-	..	المكسيك
١٠,٦٦	-	٠,٨٥	٩,٨١	الولايات المتحدة الأمريكية
٤٩,٧٤	٢٩,٠٨	٠,٨٥	٩,٨١	المجموع

Energy Information Administration, United States Department of Energy, *Electric Power Annual* المصدر: 1994, Volume II (Operational and Financial Data), tables 41 and 42 (November 1995).

(أ) تحدد القيم نقطة الدخول أو الخروج، ولكنها لا تحدد بالضرورة نقطة الاستهلاك.

٤- وتمر سوق الكهرباء في الولايات المتحدة بتغييرات هامة. فاللجنة الاتحادية التنظيمية لشؤون الطاقة، التي تتولى تنظيم مبيعات الكهرباء عبر حدود الولايات، قد نشرت قاعدة نهايةية تهدف إلى إدخال المنافسة على وجه السرعة إلى سوق الجملة الخاصة بالكهرباء في الولايات المتحدة، ولكن من الصعب التنبؤ بالتأثير الذي ستحده هذه التغييرات على الصادرات والواردات.

٤- الآثار المتربطة على تجارة الكهرباء

٥- إن الاتجاه الراهن نحو إزالة القيود التنظيمية الواردة على صناعة الكهرباء وتحرير هذه الصناعة في كثير من البلدان والزيادة المحتملة في مدى الاتجار الدولي بالكهرباء سيكون لهما آثار من الصعب التنبؤ بها على ابعاث غازات الدفيئة، وسلامف الأوزون مثل أكسيد النيتروجين (NO_x) وغيرها من ملوثات الهواء، مثل الجسيمات وثاني أوكسيد الكبريت^(٧). وستختلف التأثيرات فيما بين المناطق وعلى مر الوقت. وقد خلصت دراسة أجريت لسوق الولايات المتحدة إلى أن ثاني أوكسيد الكبرون وأكسيد النيتروجين ستزداد في المستقبل القريب (ما بين عامين إلى اثنين عشر عاما) وهو ما يرجع جزئيا إلى حدوث انخفاض

في إدارة جانب الطلب^(١٢) والاستثمار في مصادر طاقة جديدة، ولكنه يرجع في معظمها إلى زيادة استخدام وحدات توليد الكهرباء الأقدم من الوقود الأحفوري المتسمة بانخفاض التكلفة المتغيرة وأو الإقفال السابق لـأواهه للمرافق النووية الباهظة التكلفة القائمة حالياً^(١٣). وتحصل دراسة أخرى إلى استنتاجات مماثلة، أي أن إعادة تشكيل هيكل الكهرباء في الولايات المتحدة يحتمل أن تكون له آثار سلبية على البيئة، بما في ذلك حدوث زيادات في ابعاث ثاني أوكسيد الكربون بسبب أن وحدات الوقود الأحفوري الأقدم يحتمل أن تعمل بصورة أكثر تواتراً ولفترات أطول مما كان سيحدث لو لا إعادة تشكيل الهيكل هذه^(١٤). وقد تغير هذه النتائج في حالة الفترات الزمنية الأطول وقد لا تكون نموذجاً ينطبق على جميع المناطق، ولكن كثيراً من العوامل التي ستؤثر على تلوث الهواء في سوق الولايات المتحدة بعد إلغاء القيود التنظيمية ستؤثر أيضاً على الأسواق التي تلغى فيها القيود التنظيمية في مناطق أخرى، أي عوامل مثل عمر إناء خدمة وحدات التوليد، ومعدل استخدام الوحدات، والكتأة التي يجري بها توليد الكهرباء، و اختيار الوقود، ومعدل النمو في الطلب على الكهرباء في ظل تغير الأسعار بسبب المنافسة.

١٦ - ومن الناحية الأخرى، فإن إلغاء القيود التنظيمية وما قد يرتبط به من أي زيادة في تجارة الكهرباء، يتيح أيضاً فرصاً للحد من غازات الدفيئة بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة بالمقارنة مع ما هو ممكن حالياً. وقد أُجري في دراسة للدانمرك والنرويج والسويد تقدير لآثار السماح للبلدان بأن تقبل معاً هدفاً مشتركاً واحداً خاصاً بالحد من الانبعاثات وبأن تعمل معاً باستخدام تجارة الكهرباء للوصول إلى ذلك الهدف. وحدّدت تكلفة الوصول إلى الأهداف المختلفة بخصوص سيناريوهات تختلف من حيث مدى تجارة الكهرباء (هي عدم قيام تجارة، وقيام تجارة قاصرة على الطاقة الحالية لنقل الكهرباء، وت التجارة لا حدود لها) وفي مدى قدرة البلدان على أن تنفذ بصورة مشتركة أهدافاً خاصة بتحفيض الانبعاثات. وتشير النتائج المتوصل إليها إلى أن قبول البلدان معاً لهدف مشترك واحد بخصوص تحفيض الانبعاثات هو والتتجارة في الكهرباء يمكن أن يؤديها معاً بصورة يعتقد بها إلى تحفيض ما يقع على الدانمرك والنرويج والسويد من تكلفة تحفيض الانبعاثات، بالمقارنة مع التكاليف التي ستنشأ إذا تصرف كل بلد وحده^(١٥).

جيم - الخيارات المتاحة لحساب ابعاث غازات الدفيئة المرتبطة بتجارة الكهرباء

١٧ - الطريقتان الأساسيةان لحساب الانبعاثات المرتبطة بتصدير أو استيراد الكهرباء هي قيام الطرف المصدر أو الطرف المستورد بإجراء هذا الحساب. بيد أنه لا يبدو أن من الممكن عملياً إجراء تقدير دقيق للانبعاثات المرتبطة بواردات الكهرباء إلا على أساس المعلومات التي يتم الحصول عليها من الطرف المصدر فيما يتعلق، مثلاً، بالمصادر الفعلية للكهرباء أو بمصادرها في المتوسط. ولا يبدو أنه يوجد أساس واضح لخيار يمكن بواسطته للبلد المستورد أن يحدد الانبعاثات بنفسه. ولذلك فإن مراجعة النظر ستنصب فقط على خيارين اثنين لمعاملة الانبعاثات المرتبطة باستيراد وتصدير الكهرباء. وهذان الخياران هما:

(أ) اشتراط قيام الأطراف التي تولد الكهرباء بحساب جميع الانبعاثات، حتى في حالة تصدير الكهرباء (التي يشار إليها فيما يلي على أنها خيار المولّد):

(ب) اشتراط قيام الأطراف التي تستهلك الكهرباء بحساب الانبعاثات على أساس المعلومات المقدمة من الطرف المصدر وبالتنسيق مع هذا الطرف (وهو ما يشار إليه أدناه باعتباره خيار الاتفاق الثنائي).

خيار المولّد

-١٨- بموجب هذا الخيار تقوم الأطراف بإدراج جميع الانبعاثات المرتبطة بـتوليد الكهرباء في قوائم الجرد الخاصة بها، حتى في حالة تصدير الكهرباء^(١١).

-١٩- وتوجد عدة مزايا لاستخدام هذا الخيار. أولاً، فإن المنهجيات والبيانات المطلوبة لحساب الانبعاثات المرتبطة بالـتوليد المحلي للكهرباء متاحة في الوقت الحالي. كذلك فإن البيانات المتعلقة باستهلاك الوقود، وهي أساس الحساب، يجري تجميعها في جميع البلدان المدرجة في المرفق الأول، كما أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بـقوائم الجرد الوطنية الخاصة بغازات الدفيئة والتي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ تتيح أسلوباً لتقدير الانبعاثات. ثانياً، فإن هذا الخيار لا يتطلب مناقشة ثنائية لكمية وطبيعة الصادرات والواردات.

-٢٠- وأما عيب هذا الخيار فهو أن البلد المستورد ليس عليه أن يحسب الانبعاثات المرتبطة بالـكهرباء التي يستخدمها. وفي الوقت نفسه، ستظهر لدى الطرف المصدر الصافي زيادة في انبعاثاته الوطنية من غازات الدفيئة، إذا كانت الكهرباء التي يصدرّها مولدة من وقود أحفورى. ويتعين أن يؤخذ ذلك في الحسبان أيضاً في إسقاطاته كما أن ذلك له آثار على السياسات والتداير فيما يتعلق بكلتا الطرفين. وعلى سبيل المثال، فقد يكون من الأصعب على الطرف المصدر الصافي أن يحقق هدفه الخاص بالحد من انبعاثاته أو بتحفيضها.

خيار الاتفاق الثنائي

-٢١- في إطار هذا الخيار، يقوم الطرف بزيادة قائمة انبعاثاته الوطنية إذا كان يستورد كهرباء منتجة بفعل احتراق وقود أحفورى، وبتحفيض قائمته الوطنية إذا كان يصدر كهرباء مولدة من وقود أحفورى. وتُحدّد كمية الانبعاثات على أساس معلومات يتقاسمها الطرفان، إما بصورة غير رسمية أو عن طريق اتفاقيات رسمية تُعقد بينهما. ويحتاج كلا الطرفين إلى تغيير تنبؤاتهما الخاصة بالانبعاثات، إذا تم التفاوض على عقود طويلة الأجل.

-٢٢- وتوجد عدة مزايا لهذا الخيار. أول هذه المزايا أن البلد المستهلك تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن حساب الانبعاثات المرتبطة بالـكهرباء التي يستوردها. وتمثل ميزة ثانية في أنه يتيح آلية للأطراف التي تقرر القيام معاً بتنفيذ أهداف مشتركة خاصة بتحفيض الانبعاثات، باستخدام تجارة الكهرباء، لأن تفعل ذلك بطريقة شفافة.

-٢٣- وتوجد أيضاً عدة مثالب في خيار الـاتفاق الثنائي. فلكي يطبق الطرفان هذا الخيار فإنهما يحتاجان، أولاً، إلى تبادل البيانات الضرورية ومقارنة الحسابات وضمان أنهما متفقان على التعديلات التي تدخل على قوائم الجرد الوطنية الخاصة بها. ثانياً، فإنه لا توجد منهجية متاحة حالياً لاستخدامها من جانب الأطراف المصدرة أو المستوردة للكهرباء لتقدير الانبعاثات الحادثة في بلد آخر. وفيما يتعلق بهذه المسألة، يوجد نهجان ممكنان. إذ يمكن للبلدان أن تختار استخدام أي نهج مقبول بشكل متبادل، بشرط أن تحدد الإجراءات في قوائمها الوطنية المعنية. وكبديل عن ذلك، يمكن استخدام منهجية عامة لكي يوافق عليها مؤتمر

الأطراف. وبصرف النظر عن النهج الذي يؤخذ به، فإنه سيعين أن تتصدى الأطراف للأنواع التالية من الأسئلة:

- (أ) كيف ينبغي حساب الانبعاثات المرتبطة بتجارة الكهرباء؟
 - (ب) ما هي البيانات الضرورية لإجراء هذا الحساب؟
 - (ج) هل هذه البيانات متاحة بالفعل؟ فإذا لم تكن كذلك، فكيف ينبغي تجميعها؟
 - (د) هل ينبغي إتمام إجراء عمليات الحساب هذه لكل تجارة، أو شهرياً لجميع أنواع التجارة، أو سنوياً لجميع أنواع التجارة، أم غير ذلك؟
 - (ه) كيف ينبغي حساب الانبعاثات المرتبطة بالكهرباء المفقودة أثناء النقل وكيف ينبغي توزيعها بين الأطراف المتاجرة؟
 - (و) كيف ينبغي تقدير الانبعاثات القائمة على تجارة الكهرباء بين طرفين أو أكثر؟
 - (ز) هل ينبغي أن تشمل الإسقاطات تقديرات بتجارة الكهرباء مستقبلاً؟
- ٤- وقد لا يكون من السهل الإجابة على السؤال المتعلق بالكيفية التي ينبغي بها حساب الانبعاثات المرتبطة بتجارة الكهرباء. وفي بعض الحالات، قد ترغب الأطراف في جعل عملية الحساب ترتكز على المصدر الفعلي. وفي حالات أخرى، فإنها قد تفضل متوسط المصادر^(١٧). بيد أن استخدام الانبعاثات المرتبطة بمتوسط المصادر قد يؤدي إلى وضع تُحسب فيه الانبعاثات المرتبطة بالكهرباء المتاجر بها حساباً بخساً أو مفرطاً. وعلى سبيل المثال، ففي الوضع الذي يستخدم فيه متوسط المصادر لحساب الانبعاثات، ولكن يكون فيه الحمل الأساسي نووياً ويستخدم فيه المصدر الهامشي وقوداً أحفورياً، فإنه يُحسن تقدير الانبعاثات المرتبطة بالكهرباء المصدرة. بيد أنه في حالة اتفاق كلا البلدين على الكمية، فإن مجموع الانبعاثات المبلغ عنها من كلا البلدين ينبغي ألا يتأثر.

ثالثا - الانبعاثات الصادرة عن الوقود المستخدم في النقل الدولي

ألف- مقدمة

-٢٥ الغرض الرئيسي من هذا الفرع هو تقديم معلومات تفصيلية عن النطاق والخيارات الممكنة بخصوص توزيع ومكافحة الانبعاثات المرتبطة بالوقود المستخدم في النقل الجوي والبحري الدولي^(١٨). ويمكن العثور في الوثيقة FCCC/SBSTA/1996/9/Add.1 على الخصية العامة لهذه المسألة والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية ومناقشة أولية للخيارات.

باء - معلومات أساسية عن صناعة الطيران

قطاع الطيران

-٢٦ تقسم حركة الطيران الجوي عادة إلى ثلات فئات هي: الطيران المدني، الذي يضم الطائرات المستخدمة في النقل التجاري للركاب والبضائع؛ والطيران العسكري، الذي يضم الطائرات الموضوعة تحت سلطة القوات المسلحة الوطنية؛ والطيران الخفيف، الذي يضم طائرات الترويج والطائرات الصغيرة المملوكة للشركات. والانبعاثات الصادرة من الوقود المستخدم في النقل، كما هي مستخدمة في هذه الورقة، تتصل على وجه الحصر بالطيران المدني الذي يشكل إلى حد كبير أكبر هذه الفئات الثلاث. وتوجد نحو ١٥٠ إلى ٢٠٠ شركة خطوط جوية تقوم بتشغيل رحلات جوية.

-٢٧ بيد أنه يوجد في الوقت الحالي ارتباط قوي بصورة عامة بين شركات الطيران والبلدان، على سبيل المثال في حالة الناقلتين الوطنيتين. بيد أنه قد لا يجري الإبقاء على هذا الارتباط بالنظر إلى الاتجاه نحو خصخصة شركات الطيران ودمجها. وفيما يتعلق بالطائرات، فإن كثيراً منها مسجل في بلدان لأسباب اقتصادية، ولكن يمكن فعلاً تأجيرها لفترات طويلة أو تأجيرها لرحلات للعمل في أماكن أخرى.

-٢٨ والأغلبية الكبيرة من الطائرات تعمل بأقل من سرعة الصوت، أي أنها تطير بسرعة أقل من سرعة الصوت، على الرغم من أنه توجد في الخدمة ١٣ طائرة تطير بسرعة تفوق سرعة الصوت. وأكثر نوع من أنواع الوقود المستخدم شيوعاً هو كيروسين الطائرات. ولا توجد مواصفات متفق عليها دولياً لهذا الوقود، ولكن المواصفات الوطنية ومواصفات الصناعة تكفل نوعيته وتماثله على نطاق العالم. ويُوجد على صعيد العالم نحو ٧٠ إلى ١٠٠ منتج لوقود الطيران.

-٢٩ والوقود المزودة به الطائرة لا يجري إدخاله فيها بالضرورة في بلد المغادرة. وبالنظر إلى أن حمل وقود فائض يزيد وزن الطائرة ومن ثم كمية الوقود المطلوبة للوصول إلى المطار التالي، فإن الطائرات التي تعمل في رحلات طويلة المدى لا تأخذ فقط سوى كمية الوقود المطلوبة للوصول إلى المطار التالي. أما في الرحلات الأقصر، فإن الطائرة قد تحمل وقوداً يكفي للتوقف عدة مرات، تبعاً لأسعار الوقود واعتبارات أخرى.

-٣٠ ويبيّن في الجدول ٥ مقدار زيت الوقود (المازوت) الذي زُوِّد به الناقلون الجويون المدنيون المسجلون في بلد ما ومقدار الوقود الذي زُوِّد به جميع الناقلدين الجويين المدنيين في ذلك البلد.

الجدول ٥- تقدیرات للوقود الذي زُوِّد به الناقلون الجويون المدنيون، ١٩٩٣
(بملايين الأطنان)

البلد	الوقود الذي زُوِّد به الناقلون المسجلون في بلد ما	الوقود الذي زُوِّد به الناقلون الناقلين في البلد
استراليا	٢,٠٨	١,٦٦
البرازيل	١,١٤	١,١٠
كندا	١,٥١	١,٧٢
فرنسا	٣,١٠	٣,٠٦
ألمانيا	٤,٠٢	٣,٩٦
إيطاليا	١,٥٦	١,٤٩
اليابان	٤,٠٦	٥,٣٠
هولندا	٢,٤٠	٢,٠٧
نيوزيلندا	١,١٤	٠,٧٨
جمهورية كوريا	١,٧٩	١,٣٠
الاتحاد الروسي	٣,٣٠	١,٧٢
سنغافورة	٢,٢٠	١,٨٧
اسبانيا	١,١٣	١,١٢
سويسرا	١,٢٩	١,٢٠
تايلند	١,٠٨	١,٩٦
الإمارات العربية المتحدة	٠,٣٠	١,٣٨
المملكة المتحدة	٦,٦٦	٧,٠٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤,٤١	١٤,٥٢

ملاحظة: البيانات المعروضة في هذا الجدول قدمت من منظمة الطيران المدني الدولي على أساس قاعدة البيانات الخاصة بها والمتعلقة بإنتاج خطوط الطيران ذات المعايير المقررة المعينة. وهي لا تشمل عمليات الطيران التي ليست لها معايير مقررة معينة أو عمليات الطيران الخاصة أو العسكرية. وقد تُحسب بعض الرحلات مرتين. وحسبت منظمة الطيران المدني الدولي كميات وقود هذا القطاع على أساس وقت الرحلات المقررة المعينة، باستخدام بيانات لكل نوع من أنواع الطائرات مقدمة من مصنعي الطائرات. ولا يفترض استخدام أي وقود لفرض الاحتفاظ به أو التحويل.

-٣١- ويقتصر إنتاج الطائرات والمحركات المدنية على عدد صغير من الشركات الكبيرة، التي تستجيب للطلب من شركات الطيران على طائرات ذات خصائص مختلفة. وفي هذا الصدد، فإن هذه الصناعة فريدة من حيث أن عدد المصنعين الكبير صغير جداً.

غازات الدفيئة في قطاع الطيران

-٣٢- إن غازات الدفيئة المنبعثة من الطائرات هي ثاني أوكسيد الكربون وبخار الماء وأول أوكسيد كربون السلائف، وأكاسيد النيتروجين، والمركبات العضوية الطيارة.

-٣٣- ويؤدي احتراق كيلوغرام واحد من الوقود إلى إنتاج ١٥٥ ٣ غراماً من ثاني أوكسيد الكربون و٢٣٧ ١ غراماً من بخار الماء، مع حدوث تباينات صغيرة تعتمد على تركيب الوقود. أما كمية العادم من أكاسيد الكبريت فتعتمد تماماً على المحتوى الكبريتى للوقود. وأما انبعاثات أكاسيد النيتروجين وأول أوكسيد الكربون والمركبات العضوية الطيارة للكيلوغرام من الوقود المحترق فهي معروفة في حدود نطاقات معينة. بيد أن هذه تعتمد اعتماداً شديداً على المحرك النفاث، وخصائص الرحلة المحددة، وطور الرحلة، ونوع الوقود. وتحدث أغلبية انبعاثات أكاسيد النيتروجين أثناء طيران التطاوف، ولكن من الصعب قياس الانبعاثات بصورة مباشرة في ظل هذه الأوضاع. ويشكل أول أوكسيد الكربون والمركبات العضوية الطيارة ناتجين للاحتراق غير الكامل، وتحدث انبعاثاتهما بصورة رئيسية أثناء عمليات الهبوط والإقلاع بسبب أن المحركات تعمل حينئذ عند تحديدات قوة مخفضة.

-٣٤- ويعتبر ثاني أوكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين العاملين الرئيسيين اللذين يسهمان في إنتاج أثر غازات الدفيئة من انبعاثات حركة الطيران. وقد قدر الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ في التقرير المتعلق بتغيير المناخ لعام ١٩٩٤ أن الأثر غير المباشر لانبعاثات أكاسيد النيتروجين من الطائرات هو تقريباً نفس الأثر المباشر لانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من الطائرات. وعند ارتفاعات التطاوف للطائرات التي تطير بأقل من سرعة الصوت، فإن انبعاثات أكاسيد النيتروجين تسهم في تشكيل الأوزون. وعند هذه الارتفاعات، يكون أثر غازات الدفيئة الخاص بالأوزون أشد ما يكون.

-٣٥- ويعتمد تأثير أكاسيد النيتروجين على ارتفاع الانبعاث الفعلي. أما ارتفاع تطاوف الطائرات التي تطير بأسرع من سرعة الصوت، بالقرب من طبقة الأوزون أو فيها، فهو أعلى من ارتفاع الطائرات التي تطير بسرعة أدنى من سرعة الصوت. وعند ذلك الارتفاع، تسهم انبعاثات أكاسيد النيتروجين في استنفاد الأوزون.

حجم انبعاثات غازات الدفيئة من الطيران

-٣٦- تعرّض في المرفق الأول الانبعاثات المنطلقة من الطيران المدني كما بلّغت عنها الأطراف المدرجة في المرفق الأول لعام ١٩٩٠. ولم تقم سوى سبعة أطراف بإبلاغ عن بيانات منفصلة عن الانبعاثات الصادرة عن الوقود المستخدم في الطيران. وبالإضافة إلى ذلك، ولأغراض المقارنة، استخدمت الأمانة بيانات وكالة الطاقة الدولية، التي ترتكز على عمليات تسلیم وقود الطيران، لتقدير انبعاثات أكاسيد النيتروجين لعام ١٩٩٢ والمعروضة في المرفق الثاني. وقد استُخدم عام ١٩٩٢ بسبب أن البيانات ذات الصلة تغطي أيضاً

البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وبسبب أن وكالة الطاقة الدولية لم تكن تميز، فيما يتعلق عام ١٩٩٠، بين الوقود المستخدم في الطيران الدولي والوقود المستخدم في أنواع الطيران الأخرى. وفي حين أن البيانات المتعلقة بثاني أوكسيد الكربون في المرفقين متماثلة إلى حد كبير، فإن الكثير منها مختلف. وهذا يشير إلى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين نوعية البيانات المبلغ عنها لمؤسسات مختلفة.

-٣٧ وبالإضافة إلى وكالة الطاقة الدولية، فإن مؤسسات أخرى مثل الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية ومنظمة الطيران المدني الدولي تقوم بجمع بيانات عن الوقود. وكل من هذه المصادر منهجيات وفنيات مختلفة تغيرت على مر الوقت. فالبيانات التي تحصل عليها الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الدولية تجمع تجتمعا كلها على الصعيد الوطني، وهو ما يعني أن المعلومات المتعلقة بشركات الطيران المختلفة وبمorigي الوقود مفقودة. ومن الناحية الأخرى، فإن المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية لديه هذه البيانات متاحة، ولكن فقط من أجل البلدان الأوروبية. وهذه الاختلافات في البيانات المستمرة من شتى المصادر يتطلب أن تنظر فيها الأطراف في أي تحديد لما إذا كان ينبغي تخصيص الانبعاثات بأثر رجعي أو بتحديد تاريخ في المستقبل لتخصيصها.

-٣٨ ويقدر مجموع مقدار الوقود المستخدم في الطيران المدني الدولي بنحو ١٣٨ مليون طن، وهو ما يمثل ٤٣٥ مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون^(١) ويقدر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ (١٩٩٤) أن الانبعاثات الإجمالية من جميع المصادر في عام ١٩٩٠ قد بلغت نحو ٢٦٠٠٠ مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون. وهذا يشير إلى أن الطيران الدولي مسؤول عن نحو ٢ في المائة من الانبعاثات العالمية من ثاني أوكسيد الكربون من جميع المصادر في عام ١٩٩٠.

العوامل التي يتحمل أن تؤثر على انبعاثات الطيران في المستقبل

-٣٩. تنبأ لجنة حماية بيئة الطيران التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولي بأن حركة المرور الجوي ستنمو بمعدل سنوي قدره ٥ في المائة في المستقبل المرئي. وقد يكون معدل نمو الانبعاثات أقل من ذلك بقدر ما يسبب ما يلي:

(أ) التغييرات في محركات الطائرات، فقد يجري الأخذ بالمحركات الأسرع من سرعة الصوت من طراز "بروبكفارن" (propfan)^(٢) بعد عام ٢٠٠٠ ويمكن أن تؤدي إلى زيادة ارتفاع الكفاءة بنحو ٢٠ في المائة. كذلك فإن التحسينات في عملية الاحتراق، مثلاً عن طريق استخدام الاحتراق على مراحل، يمكن أن تخفّض من انبعاثات أكسيد النيتروجين بالمقارنة مع المستويات الحالية لانبعاثات المحركات. وقد يجري بعد عام ٢٠١٠ الأخذ بمحركات جديدة تستخدم تكنولوجيا أكثر تقدماً وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض الانبعاثات من المحركات ذات القوة المناظرة؛

(ب) التحسينات التي تدخل على هيكل الطائرات، مثلاً بتحفيض مقاومة الهواء وإدخال مواد أخف؛

(ج) الزيادات في حجم الطائرات، التي قد تتيح مزايا من حيث الانبعاثات بسبب أنها ستستخدم وقوداً أقل لكل كيلومتر - مسافر؛

- (د) تنفيذ تدابير تشغيلية، مثلاً، بالقيام بما يلي:
- ١° تحفيض ارتفاعات التطهاف، أو تحفيض سرعات التطهاف، أو تغيير الطرق التي يسلكها الطيران؛
 - ٢° تحسين كفاءة نظم التحكم في المرور الجوي؛
 - ٣° تعديل توزيع المجال الجوي (ولا سيما بين الطيران المدني والطيران الحربي) والسماح بإدارة المجال الجوي بطريقة مرنة؛
 - ٤° تغيير دورة الهبوط والإقلاع في المطارات وحولها.
- (ه) إجراء تغييرات في السياسات تتعلق، مثلاً، بالضرائب والإعاثات المتعلقة بصناعة شركات الطيران وأو وسائل النقل المنافسة.

دور الهيئات الدولية

٤- أنشئت منظمة الطيران المدني الدولي بموجب اتفاقية الطيران المدني الدولي (١٩٤٤) وأصبحت هذه المنظمة هي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وقد وقع ١٨٣ طرفاً على الاتفاقية، مما جعلها المعاهدة الأساسية التي تنظم الطيران المدني الدولي. وتقوم الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بخدمة الطيران والتي تنظم العلاقات بين آحاد الدول على هذه الاتفاقية.

٤- وفي عام ١٩٨١، وضعت هذه المنظمة معايير لمكافحة الانبعاثات الصادرة عن طائرات عن طريق مخطط إصدار شهادات بخصوص المحركات. وهذه المعايير، المدرجة في المرفق ١٦ (المجلد الثاني) لاتفاقية الطيران المدني الدولي، تضع حدوداً على ثلاثة ملوثات (هي أكسيد النيتروجين، وأول أكسيد الكربون، والهيدروكربونات) من المحركات الجديدة. وتُبقي منظمة الطيران المدني الدولي هذه المعايير قيد الاستعراض. وعلى سبيل المثال، فإن مجلس المنظمة قد وافق في آذار/مارس ١٩٩٣ على تحفيض الكميات المسموح بها من أكسيد النيتروجين بنسبة ٢٠ في المائة. وتوجد لجنة خبراء، هي لجنة حماية بيئة الطيران، مكلفة بتقديم توصيات فيما يتعلق بالسياسة البيئية إلى هيئات صنع القرار التابعة للمنظمة.

جيم - خيارات التخصيص ومكافحة الانبعاثات من الوقود المستخدم في الطيران الدولي

٤- تقدّم أدناه مناقشة أولية لخيارات التخصيص التي تضع في الحسبان خصائص صناعة الطيران والعوامل المذكورة في الوثيقة FCCC/SBSTA/1996/9/Add.1. والاعتبارات التي ينبغي وضعها في الاعتبار في هذا الصدد هي: البيانات المطلوبة لتنفيذ الخيارات المختلفة؛ وال الحاجة إلى منهجيات؛ وعلاقة الخيارات بالسياسات والتدابير الممكنة، مثل الضرائب والمعايير والاتفاقيات الطوعية. كذلك يتبعن القيام، بدلاً من

منظمة الطيران المدني الدولي التي ليست طرفاً، بالنظر في مسألة إسناد المسؤولية النهائية عن مكافحة الانبعاثات الدولية.

الخيار ٢ تخصيص الانبعاثات العالمية من الوقود المستخدم في النقل للأطراف بالتناسب مع انبعاثاتها الوطنية

٤٤- يخصص هذا الخيار الانبعاثات بالتناسب مع إسهام الطرف في الانبعاثات العالمية. وعلى سبيل المثال فإن نصيب الطيران الدولي الإجمالي كان نحو ٢ في المائة من الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون من جميع المصادر. وفي ظل التخصيص المتناسب، فإن كل طرف سيضيف ٢ في المائة إلى انبعاثاته المحلية من أجل تغطية جميع الانبعاثات الدولية معاً. ويمكن أن تؤدي أساليب التخصيص الأخرى إلى ارتفاع المخصصات المقررة لبعض الأطراف، وانخفاض المخصصات المقررة للبعض الآخر.

٤٥- ويسلّم هذا الخيار بالطابع الدولي للانبعاثات الدولية، بينما يخصصها في الوقت نفسه. وقد يؤدي إلى خلق حافز لتدابير المكافحة الدولية وهو يترك أساس المكافحة مفتوحاً بالنظر إلى أنه لا يربط الانبعاثات بنشاط ما مثل مبيعات الوقود المستخدم في النقل أو حركة الطيران أو الركاب.

الخيار ٣ التخصيص للأطراف تبعاً للبلد الذي يباع فيه الوقود المستخدم في النقل

٤٦- من شأن هذا الخيار تخصيص الانبعاثات للأطراف المدرجة في المرفق الأول على أساس مبيعات وقود الطيران بالإضافة إلى بيانات مماثلة للبيانات الواردة في الجدول ٥. وقد يكون من الممكن في خاتمة المطاف، بتعاون صناعة شركات الطيران، زيادة تقسيم الانبعاثات على أساس نوع الطائرات. ويفيد أن لهذا الخيار سابقة، هي تخصيص الانبعاثات الصادرة عن الوقود المستخدم في النقل الطرقي، بالنظر إلى أن الوقود قد يباع في بلد ما وأن الانبعاثات قد تحدث في بلد آخر، على الرغم من أن النقل الطرقي يختلف فيما يتعلق بعدد المركبات وعمليات صنع القرار.

٤٧- وفيما يتعلق بأثر هذا الخيار على عمليات المكافحة الممكنة، فإنه لا يتوجه سوي حافز ضئيل لتطبيق المعايير الوطنية على الطائرات بالنظر إلى أن هذه المعايير قد تؤدي إلى نشوء أوجه عدم إنصاف فيما بين البلدان. وقد تنطبق تدابير أخرى مثل الضرائب، ولكن بالنظر إلى أن الطائرات قد تأخذ وقوداً زائداً في أماكن أخرى أو تغير من طرق الرحلات لتجنب الضرائب أو الإتاوات، فإنه قد يتغير النظر في مثل هذا التدبير على الصعيد الدولي.

الخيار ٤ التخصيص للأطراف تبعاً لجنسية شركة النقل، والبلد الذي تكون الطائرة مسجلة فيه، أو بلد المشغل (المتعهد)

٤٨- تتسم هذه المجموعة من الخيارات الثلاثة بسمة مشتركة هي أن العلاقة بين المالك والمشتغل هي محدد رئيسي للتخصيص. فالحالة الأولى لها ميزة أن شركات الطيران الوطنية تحفظ عادة بمعلومات عن كمية الوقود التي زوّدت بها الطائرات والتي يمكن إتاحتها للأطراف. وقد يصبح ذلك عملية أكثر تعقيداً فيما يتعلق بحالة الطائرات المسجلة في بلد ولكنها تكون مملوكة ومشغلة في بلد آخر. والحصول على أرقام

مماطلة بالاستناد إلى الوقود المأخوذ (بدلاً من الوقود المستهلك) من جانب أي مشغل سيطلب تفصيلاً أكبر للأرقام.

٤٩- وثمة ميزة لهذا الخيار هي أن بلد المالك/المشغل قد يكون في وضع جيد يسمح له باشتراك قيام المالك/المشغل بتخفيض استخدامه للوقود على نطاق العالم، مثلاً عن طريق تحديد معايير أو تقاضي ضرائب وإتاوات. بيد أن التدابير المرتبطة بالمالك/المشغل قد تؤدي إلى نشوء أوجه عدم إنصاف فيما بين الأطراف، ما لم يوجد اتفاق دولي في هذا الصدد. وعلى أي حال فإن تحديد الصلة بين شركات الطيران والطائرات والبلدان قد تصبح مسألة أكثر تعقيداً إذا قامت شركات الطيران بتغيير البلد الذي يقع مقرها فيه أو بالاندماج أو بتغيير ترتيبات التأجير.

الخيار ٥*
التخصيص للأطراف تبعاً لبلد مغادرة الطائرة أو السفينة أو بلد وصولهما. وكبديل عن ذلك، يمكن تقاسم الانبعاثات المتصلة برحلة طائرة أو سفينة ما بين بلد المغادرة وبلد الوصول

٥٠- يتطلب هذا الخيار تقاسم المعلومات بين الأطراف. وقد يكون هذا الخيار ممكناً عملياً، وخاصة فيما يتعلق بالرحلات الطويلة، ولكنه يكون أكثر تعقيداً بكثير فيما يتعلق بالرحلات القصيرة، بالنظر إلى أنه يتطلب تقسيم المأخذوذ من الوقود أو المستهلك منه حسب بلد المغادرة والوصول. ومع ذلك فإنه إذا أمكن تقسيم حركات الطائرات حسب أنواع الطائرات، فإن هذا الخيار يمكن أن يسمح بمعرفة الاختلافات في الانبعاثات بين شتى الطائرات. بل إنه يمكن أن يسمح بمعرفة الاختلافات في الانبعاثات التي تتصل بارتفاعات التط效 وبالطرق المسلوكة. والمنهجيات المتعلقة بحساب الانبعاثات، على هذا الأساس، ليست متاحة ويتبع استحداثها.

٥١- وكما هو الأمر في حالة الخيار ٣، فإن المعايير المتعلقة بتصميم الطائرات وتصميم المحركات يمكن أن تساعد في مكافحة الانبعاثات، ولكنه لا توجد سوى قلة من الحواجز فيما يتعلق بالمعايير الوطنية بالنظر إلى أن هذه المعايير يمكن أن تؤدي إلى نشوء أوجه عدم إنصاف فيما بين البلدان. كذلك، وكما هو الأمر في الخيار السابق، فإن النظر في الضرائب على أي وجه كوسيلة للمكافحة قد يكون أكثر فعالية إذا اضطُلع به على الصعيد الدولي.

الخيار ٦*
التخصيص للأطراف تبعاً لبلد مغادرة أو وصول الراكب أو البضاعة. وكبديل عن ذلك، فإنه يمكن تقاسم الانبعاثات المتصلة برحلة مسافر أو بضاعة بين بلد المغادرة وبلد الوصول

٥٢- يتطلب هذا الخيار من الأطراف تجميع معلومات على أساس جهة وصول البضائع والركاب. ويتعين أن تكون الإحصاءات ذات إشارة مرجعية إلى استخدام الوقود. وفي حين أن ذلك ممكن من الناحية المفاهيمية

* خيارات تعتبر أقل عملية بسبب المتطلبات الخاصة بالبيانات أو عدم وجود تغطية عالمية كافية.

فإنه لا يوجد في الوقت الحاضر نظام للحصول على البيانات أو المنهجية الالزمة لحساب الانبعاثات. كذلك فإن الحصول على المعلومات التفصيلية ينطوي أيضاً على أعمال إدارة إضافية وعلى بعض التكاليف الزائدة.

الخيار ٧* التخصيص للأطراف تبعاً للبلد الأصلي للراكب أو لمالك البضاعة

٥٣- يتطلب هذا الخيار نفس الإحصاءات التي يتطلبتها الخيار ٥، ولكنه يتغير تزويده بإشارة مرجعية إلى البيانات المتعلقة بالبلد الأصلي للراكب ومالك البضاعة. وهذا المستوى الأعلى من التفصيل سينطوي على أعمال إدارة إضافية وقد يكون باهظ الكلفة. ولا توجد منهجية لحساب الانبعاثات ولا سابقة لهذا النهج فيما بين المنهجيات القائمة الخاصة بالفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ.

الخيار ٨* أن تخصص للطرف الانبعاثات المولدة في مجاله الوطني

٥٤- توجد لهذا الخيار سابقة في قطاعات أخرى، حيث تخصص الانبعاثات للطرف الذي تحدث فيه الانبعاثات وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بالفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ. وفي حالة الطيران، فإن هذا الخيار يتطلب الإشارة المرجعية المتبادلة بين استهلاك الوقود والطريق المسلوك في الطيران. ومن شأن إقامة معامل ارتباط مع نوع الطائرة أن يؤدي إلى مزيد من الدقة.

٥٥- بيد أن هذا الخيار لن يؤدي إلى التغطية الكاملة للانبعاثات الصادرة من الطيران الدولي، التي يحدث كثير منها فوق المياه الدولية. ولذلك فإنه لا يعتبر خياراً ممكناً من الناحية العملية.

دال - معلومات أساسية عن صناعة الملاحة البحرية

قطاع النقل البحري

٥٦- تتألف صناعة النقل البحري في الوقت الحالي من نحو ٨٢ ٠٠٠ سفينة تقرباً تبلغ حمولتها الإجمالية ٤٩١ مليون طن، باستبعاد السفن التي تقل حمولتها الإجمالية عن مائة طن. وهي تتسم بعلاقات متتشعبة. إذ يمكن أن تمتلك السفينة شركة في بلد ما تمتلكها هي نفسها شركات أخرى واقعة في بلدان أخرى، ومسجلة في بلد آخر، وتشغلها شركة لإدارة السفن تقع في بلد ثالث ويجيء طاقمها من وكالة للتجهيز بطاوقيم تقع في بلد رابع ويتألف الطاقم من مواطنين ينتموون مع ذلك إلى بلدان أخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن النولون يمكن أن يدفعه المستأجرين، وفي بعض الحالات عدد من المستأجرين من الباطن، تقع مقارهم في بلدان أخرى. ويقدم الجدول ٦ بيانات عن البلدان الرئيسية لتسجيل سفن أسطول البضائع العالمي والجدول ٧ بيانات عن البلدان الرئيسية لملكية هذه السفن.

* خيارات تعتبر أقل عملية بسبب المتطلبات المتعلقة بالبيانات أو بسبب عدم كفاية التغطية العالمية.

الجدول ٦ - أسطول البضائع العالمي حسب بلد التسجيل، (١٩٩٥)

(بالنسبة المئوية)

النصيب من الحمولة الساكنة	النصيب من السفن	بلد/إقليم التسجيل
١٥,٠	١٠,٣	بنما
١٣,٥	٣,٦	*لبيريا
٧,٢	٣,٦	اليونان
٥,٦	٣,٦	*قبرص
٥,٠	٢,٤	جزر البهاما
٤,٢	١,٥	النرويج
٤,١	٢,٥	مالطا
٣,٩	١٢,٦	اليابان
٣,٤	٤,٨	الصين
٢,٩	١,٩	*سنغافورة
٢,٣	١,١	الولايات المتحدة الأمريكية
٢,١	٠,٨	*هونغ كونغ
١,٩	٢,٤	الفلبين
١,٨	٤,٥	الاتحاد الروسي
١,٦	١,٠	الهند
١,٤	٢,٢	*تركيا
١,٤	١,٨	جمهورية كوريا
١,٤	١,٨	*سان فنسنت وجزر غرينادين
١,٢	١,٨	إيطاليا

ليست طرفاً.

*.

الجدول ٧ - أسطول البضائع العالمي حسب بلد الملكية، ١٩٩٢^(٢)
(بالنسبة المئوية)

بلد/إقليم الملكية	النصيب من السفن	النصيب من الحمولة الساكنة
اليونان	٨,٠	١٤,٨
اليابان	١٨,٠	١٣,٣
الولايات المتحدة	٢,٩	٨,٧
النرويج	٤,٨	٧,٩
هونغ كونغ*	٢,١	٤,٦
الصين	٤,٥	٤,٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢,٤	٣,٥
الاتحاد الروسي	٤,٨	٢,٨
جمهورية كوريا	٢,٣	٢,٧
ألمانيا	٤,٠	٢,٥
الدانمرك	٢,٠	١,٩
السويد	١,٤	١,٨
إيطاليا	٢,٤	١,٧
الهند	١,١	١,٦
البرازيل	٠,٨	١,٥
سنغافورة*	١,٧	١,٣
إيران*	٠,٥	١,٢
تركيا*	٢,٠	١,١
فرنسا	٠,٨	١,٠

* ليس طرفاً.

٥٧ - ويوجد نوعان من الوقود البحري، هما زيت الغاز (السوولار) وزيت الوقود (المازوت). يستخدمان بصورة حصرية تقريباً لغرض الدفع، بسبب تكلفتهم المتنخفضة نسبياً وسهولة مناولتهم. ويقدر أن ٤٠ مليون طن من زيت الغاز ومائة مليون طن من زيت الوقود قد استهلكت في عام ١٩٩٠ لهذا الغرض^(٢٢). ولا تتحمل أنواع الوقود البحري بالضرورة في بداية الرحلة بل إنها قد تتحمل في أي وقت مناسب في جدول تشغيل السفينة. ويمكن أن تمثل تكاليف الوقود جزءاً كبيراً من تكاليف تشغيل السفينة، تزيد على ٥٠ في المائة في بعض الحالات، ولذلك فإن هذه السوق حساسة بالنسبة إلى الأسعار بصفة خاصة. وتباين أسعار النفط تبايناً كبيراً من ميناء إلى ميناء، بل وفي الميناء نفسه، وعلى مر الوقت. وتعتمد كمية الوقود المحمولة، في جملة جوانب، على حجم السفينة والتجارة التي تعمل بها. ونادراً ما تشتري أنواع الوقود الزيتي مباشرة من المصنع (مصفاة التكرير). وبخلاف ذلك، فإن مجموعة واسعة من تجار ووسطاء وموردي الزيوت تعمل كوسطاء. ويقدم الجدول ٨ قائمة بالبلدان والأقاليم الرئيسية التي تورد أنواع الوقود البحري الدولي. وهذه البلدان تمثل مجتمعة نحو ٩١ في المائة من زيت الوقود و٨٤ في المائة من زيت الغاز المورد كوقود بحري دولي من جانب البلدان التي تبلغ الأمم المتحدة ببيانات.

٥٨ - ومحرك дизيل هو الشكل الغالب من وحدات القوة المستخدمة في الصناعة البحرية بسبب كفاءته المرتفعة نسبياً من حيث الوقود، والتي تبلغ نمطياً نحو ٥ في المائة. أما احتياجات القوة فتلعبها خصائص وظروف السفن المختلفة. فالسرعة على سبيل المثال تتسم بأهمية بالغة بالنظر إلى قانون علاقة الحجم بين استهلاك الوقود الزيتي والسرعة؛ فإن زيادة السرعة بنسبة ٢٥ في المائة يمكن أن تسفر عن مضاعفة استهلاك الوقود الزيتي. بيد أن استهلاك الطاقة لدى صناعة النقل البحري، معياراً عنه بكيلومترات الحمولة الساكنة للوحدة الواحدة من الطاقة، منخفض نسبياً بالمقارنة مع وسائل النقل الأخرى.

٥٩ - ومن حيث الوظيفة، فإن التقسيم الرئيسي للصناعة البحرية هو بين السفن الناقلة للبضائع والسفن العاملة في أنشطة متفرقة. أما السفن الناقلة للبضائع فتتألف من ناقلات السوائل السائلة، وناقلات السوائل الجافة، وناقلات البضائع الجافة السائلة وسفن الركاب وسفن البضائع الجافة الأخرى. أما البند المعنون "آخر متفرقة" فيشمل خدمات صيد الأسماك وخدمات الدعم بمحاذاة الساحل وفي الميناء. وتقل الحمولة الساكنة لـ ٩٥ في المائة تقريباً من سفن البضائع عن ٥٠٠٠ طن. ويبلغ نصيبها أكثر قليلاً من ٥ في المائة من مجموع الحمولة، في حين أن ١٣٩ سفينة (٢ في المائة من حيث العدد) تزيد حمولتها الساكنة على ١٠٠ طن، وهو ما يمثل ٣٦ في المائة من الحمولة الساكنة.

غازات الدفيئة في القطاع البحري

٦٠ - إن غازات الدفيئة المنبعثة من القطاع البحري هي ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء وأول أكسيد كربون السلائف، وأكسيد النيتروجين، والمركبات العضوية الطيارة. كذلك فإن القطاع البحري هو مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت.

الجدول ٨ -
البلدان/الأقاليم الرئيسية التي تورد وقوداً يُستخدم في
النقل البحري الدولي: النصيب من مجموع الإمدادات
العالمية، ١٩٩٣

(بالنسبة المئوية)

البلد/إقليم	زيت الوقود	البلد/إقليم	زيت الغاز
الولايات المتحدة	٢١,٠	المملكة العربية السعودية	٢٠,٣
هولندا	١٤,٣	الولايات المتحدة	٩,٨
سنغافورة*	١٠,٤	المملكة المتحدة	٩,٤
اليابان	٧,٩	المملكة المتحدة	٦,٠
المملكة العربية السعودية	٦,٤	سنغافورة*	٤,٤
بلجيكا	٤,٥	أسبانيا	٣,٩
كوريا الجنوبية	٤,٢	اليونان	٣,٧
أسبانيا	٣,٤	بلجيكا	٣,٤
اليونان	٢,٩	إيطاليا	٢,٩
فرنسا	٢,٧	ألمانيا	٢,٦
إيطاليا	٢,٣	جمهورية كوريا	٢,٣
المانيا	٢,١	هونغ كونغ*	٢,٣
هونغ كونغ*	١,٦	اليابان	٢,٠
المملكة المتحدة	١,٦	مصر	١,٨
مصر	١,٥	فرنسا	١,٥
الدانمرك	١,١	الأرجنتين	١,٣
البرازيل	١,٠	أنغولا*	١,٣
جبل طارق*	١,٠	النرويج	١,٢
السويد	١,٠	الدانمرك	٢,٣

المصدر: _____ .United Nations, Energy Statistics Yearbook 1993, United Nations, New York, 1995

* لست طرفاً.

٦١- ويؤدي احتراق كيلوغرام واحد من الوقود المستخدم في النقل البحري إلى إنتاج نحو ١٥٠ ٣ غراماً من ثاني أكسيد الكربون و ١٠٠٠ ١ غرام من بخار الماء، مع اختلافات صغيرة. أما كمية العادم من ثاني أكسيد الكبريت فتعتمد على المحتوى الكبريتي للوقود. أما تكوّن أكاسيد النيتروجين فتعتمد في المقام الأول على درجات الحرارة البالغة ومن ثم على سعة قواها محركات ديزل محملة بدرجة متقطعة ومن ثم عالية الكفاءة من حيث الوقود. وأما انبعاثات أول أكسيد كربون السائبة والمركبات العضوية الطيرية فهي تنتج عن الاحتراق غير الكامل، ومستوياتها ثانوية بالمقارنة مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٦٢- وثاني أكسيد الكربون هو غاز الدفيئة الرئيسي الناتج عن عمليات النقل البحري. وإن تأثير انبعاثات أكاسيد النيتروجين المنبعثة من النقل البحري على الاحتراز العالمي، بالمقارنة مع تأثير الطيران عليه، هو تأثير صغير نسبياً بالنظر إلى أن الانبعاثات هي عند مستوى الأرض. بيد أنه يوجد اهتمام بتحفيض انبعاثات أكاسيد النيتروجين بسبب أنها تsem في التحمس وفي أوزون مستوى الأرض.

حجم الانبعاثات البحرية من غازات الدفيئة الصادرة عن النقل البحري

٦٣- تُعرض في المرفق الأول الانبعاثات الصادرة عن صناعة النقل البحري كما بلغت عنها الأطراف في بلاغاتها الوطنية. وقد أبلغت سبعة أطراف عن انبعاثات فيما يتعلق بالوقود المستخدم في النقل البحري. وبإضافة إلى ذلك، وكما هو الأمر في حالة الوقود المستخدم في الطيران ولا تفرض المقارنة، فإن الأمانة قد استخدمت بيانات وكالة الطاقة الدولية، التي تتركز على عمليات تسليم الوقود البحري، لعام ١٩٩٢، لتقدير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كما هي معروضة في المرفق الثاني.

٦٤- كذلك فإن نمة منظمات غير وكالة الطاقة الدولية، مثل الأمم المتحدة وسجل لويدز للنقل البحري، تقوم أيضاً بتجمیع بيانات عن الوقود المستخدم في النقل البحري الدولي. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة^(٤٤)، فإن مبيعات الوقود الكلية على نطاق العالم قد بلغت ما يقرب من ١٠٠ مليون طن في عام ١٩٩٠ وإن كانت البيانات المتعلقة ببعض البلدان، مثل الصين والاتحاد الروسي، قد أغلقت. ونمة مصادر أخرى^(٤٥)، تشمل جميع البلدان، تشير إلى رقم أعلى قدره ١٥٠ مليون طن، وهو ما يمثل نحو ٢ في المائة من الانبعاثات العالمية من جميع المصادر.

دور هيئات الدولية

٦٥- تقوم المنظمة البحرية الدولية، وهي منظمة تقنية تابعة للأمم المتحدة، بوضع معظم الأنظمة البحرية الدولية، فهذه المنظمة تضع مدونات لقواعد السلوك الدولي وتصويتات واتفاقيات، إحداها هي الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن. واتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ليس لها قوة القانون، بالنظر إلى أن ذلك يظل امتيازاً للدول الأعضاء. بيد أن أهم اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية هي اتفاقيات مقبولة على نطاق واسع من جانب الدول الأعضاء التي يبلغ نصيبها نحو ٩٨ في المائة من الجمولة العالمية. ويجري النظر حالياً في مرافق لاتفاقية دولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، بشأن تلوث الهواء، يرمي إلى القيام على مراحل بازالة استخدام سوائل أو غازات التبريد المستنفدة للأوزون والحد من استخدام المركبات (أفوان حرق القمام) والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين. وسيُناقش هذا المرفق في جمعية المنظمة البحرية الدولية التي ستتندى في آذار/مارس ١٩٩٧.

هاء - خيارات التخصيص ومكافحة الانبعاثات الناجمة عن الوقود المستخدم في النقل البحري الدولي

٦٦- ترد أدناه مناقشة أولية لخيارات التخصيص التي تضع في الحسبان خصائص صناعة النقل البحري والعوامل المذكورة في الوثيقة FCCC/SBSTA/1996/9/Add.1 والاعتبارات التي ينبغي وضعها في الاعتبار في هذا الصدد هي: البيانات المطلوبة لتنفيذ الخيارات المختلفة، وال الحاجة إلى منهجيات، وعلاقة الخيارات بالسياسات والتدابير الممكنة، مثل الضرائب والمعايير والاتفاقات الطوعية.

ال الخيار ١ عدم التخصيص

٦٧- يمثل هذا الخيار، كما هو الأمر في حالة الوقود المستخدم في الطيران، الوضع القائم، أي الإبلاغ عن الانبعاثات من جانب الأطراف في فئة منفصلة. وفي حالة عدم التخصيص، فإنه سيظل من الضروري النظر في الانبعاثات الصادرة عن الوقود المستخدم في النقل البحري الدولي من حيث علاقتها بالمادة ٤-٤ من الاتفاقية. وفي تلك الحالة، فإن المنظمة البحرية الدولية قد تكون قادرة على تقديم المساعدة. بيد أن الأطراف ستحتاج إلى النظر في المدى الذي يمكن وينبغي في حدوده مكافحة الانبعاثات، وربما النهج الذي يتبع، مثلاً، التدابير الطوعية، والضرائب، والمعايير. وسيتعين أيضاً النظر في إسهام المسؤولية النهائية عن مكافحة الانبعاثات الدولية بدلاً من المنظمة البحرية الدولية، لأن هذه المنظمة ليست طرفاً.

ال الخيار ٢ التخصيص للأطراف بالتناسب مع انبعاثاتها الوطنية

٦٨- يخص هذا الخيار الإنبعاثات بالتناسب مع إسهام طرف ما في الإنبعاثات العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن الوقود المستخدم في النقل البحري الدولي يسهم بنحو ٢ في المائة من الإنبعاثات العالمية الصادرة عن جميع المصادر في عام ١٩٩٠. وفي ظل التخصيص المناسب، يضيف كل طرف نحو ٢ في المائة إلى قائمة جزء انبعاثاته الداخلية من أجل تغطية جميع الإنبعاثات الدولية معاً. بيد أن هذا الخيار قد يشهوّه قوائم جزء الإنبعاثات لدى بعض البلدان مثل البلدان غير الساحلية والبلدان الصغيرة التي لديها موانئ بحرية كبيرة. ويمكن أن تؤدي أساليب التخصيص الأخرى إلى وضع مخصصات أعلى لبعض الأطراف ومنصصات أدنى لأطراف أخرى.

٦٩- ويسّم هذا الخيار بالطابع الدولي للإنبعاثات الصادرة عن الوقود المستخدم في النقل البحري بينما يخص هذه الإنبعاثات مع ذلك. وهو خيار قد يوجد حافزاً لتدابير المكافحة الدولية، ويترك أساس المكافحة مفتوحاً بالنظر إلى أنه لا يربط الإنبعاثات بنشاط ما مثل مبيعات الوقود المستخدم في النقل أو حركات السفن.

ال الخيار ٣ التخصيص للأطراف تبعاً للبلد الذي يباع فيه الوقود المستخدم في النقل

٧٠- يخص هذا الخيار الإنبعاثات للأطراف على أساس مبيعات الوقود البحري التي تتوفر بشأنها بيانات بصورة عامة. ويبعد أن هذا الخيار له سابقة، هي في تخصيص الإنبعاثات الناجمة عن استخدام الوقود في النقل الطرقي، بالنظر إلى أن الوقود قد يباع في بلد ما وقد تحدث الإنبعاثات في بلد آخر، على الرغم من اختلاف عدد المركبات وعمليات صنع القرار.

٧١- وفيما يتعلن بأثر هذا الخيار على عمليات المكافحة الممكنة، فإنه لا يتيح سوى مجال محدود للتأثير على الانبعاثات عن طريق السياسات والتدابير الوطنية. وعلى سبيل المثال، فإنه لا يمكن لطرف ما أن يؤثر بصورة يعتقد بها على انبعاثات السفن عن طريق المعايير الوطنية. أما التدابير الأخرى مثل الضرائب فقد لا تكون فعالة بالنظر إلى أن السفينة يمكن أن تأخذ وقوداً إضافياً في أماكن أخرى لتجنب الضرائب أو الإتاوات. وقد يلزم النظر في هذا التدبير على الصعيد الدولي.

الخيار ٤ التخصيص للأطراف تبعاً لجنسية شركة النقل أو تبعاً للبلد المجلة فيه السفينة، أو البلد القائم بالتشغيل

٧٢- هذه المجموعة من الحالات الثلاث لها صفة مشتركة هي أن العلاقة بين المالك - المشغل هي محدد رئيسي للتخصيص. في الحالة الأولى، فإنه يكون من الضروري قيام كل طرف تقع فيه مقر الشركات المالكة للسفن بجمع بيانات سنوية عن استهلاك النفط. كذلك فإن بعض البلدان مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تقوم بتصدير واستيراد كميات كبيرة من المواد بحراً في سفن مجلة أو ملوكة وأو مشغلة من جانب بلدان أخرى. وثمة بلدان أخرى، مثل اليونان والدنمارك، فيما تزورها سفن بلد التسجيل أو الملكية، بالنظر إلى أن هذه السفن تعمل في حركة نقل بين بلدان ثالثة. وببناء على ذلك، فإن تخصيص الانبعاثات لهذه البلدان قد لا يعكس بصورة دقيقة المنافع الاقتصادية المستمدّة من السفن. ويتعين قيام بعض الأطراف بتحسين نظم جمع البيانات أو بتطويرها.

٧٣- وفي الحالة الثانية، وهي التخصيص حسب بلد التسجيل، فإن أساس تقدير استهلاك الوقود الزيتي يمكن أن يكون هو دفتر تسجيل الزيت الخاص بالسفينة وهو سجل للسفينة مطلوب بوجب أحكام المرفق الأول من الاتفاقية الدولية لمنع المتلوث الناجم عن السفن. فمن الضروري بوجب هذا النظام تسجيل جميع عمليات تسلم الوقود وإبلاغها إلى بلد التسجيل. وهذا الخيار جذاب لأن بلد التسجيل يجمع بالفعل قدرًا معيناً من البيانات عن كل سفينة من السفن الخاصة لوكيته، إن لم يكن شيء فلأغراض تقدير الرسوم. بيد أنه في حين أن كثيراً من البلدان المدرجة في الجدول لا تستمد بعض الفوائد من السفن الخاصة لولاياتها، فإنه كثيراً ما يكون لديها مسؤولية مباشرة عن عملياتها. كذلك فإن نظم جمع المعلومات قد تختلف فيما بين البلدان وتحتاج إلى تحسين.

٧٤- وفي الحالة الثالثة، أي التسجيل حسب بلد المشغل (المتعهد). فإن امكانية وجود آلية لجمع البيانات تبدو بعيدة كثيراً، من حيث كون هذه الآلية تمثل المسؤولية الرئيسية عن الصيانة والعمليات المالية. ويبدو أن ذلك قيد من القيود الهامة.

٧٥- وفيما يتعلن بالعلاقة بخيارات المكافحة، فإن الحالة الأولى وحدها هي التي يبدو أنها تتيح امكانية توفير حواجز وآليات للسياسات الوطنية للتأثير على الانبعاثات. ويبدو أن فعالية الإجراءات الوطنية محدودة، كما هو الأمر في الحالات الأخرى.

الخيار ٥*

التخصيص للأطراف تبعاً لبلد مغادرة أو وصول السفينة. وكبديل عن ذلك، فإن الانبعاثات المتعلقة بـ
برحلة السفينة يمكن تقاسمها بين بلد المغادرة وبـلـد الوصول

٧٦- يتطلب هذا الخيار تقاسم المعلومات بين الأطراف. وهو قد يكون ممكناً من الناحية العملية للرحلات الطويلة، ولكنه يكون أكثر تعقيداً بكثير في حالة السفن التي تقوم بعمليات توقف قصيرة متعددة. وهو يتطلب تقسيم المأهول من الوقود أو المستهلك منه تقسيماً تفصiliaً بحسب بلد المغادرة والوصول. كذلك فإنه لا يأخذ في الاعتبار سرعة السفينة والخصائص التشغيلية الأخرى. ومنهجيات حساب الانبعاثات، على هذا الأساس، ليست متوافقة ويتعين استحداثها. وكما هو الأمر في الخيار ٣، فإنه لا يوجد فيما يبـدو سـوى مجال محدود للتأثير على الانبعاثات عن طريق السياسات والتـدابير الوطنية.

الخيار ٦*

التخصيص للأطراف تبعاً لبلد مغادرة أو وصول الراكب أو البضاعة. وكـبدـيل عن ذلك، فإن الانبعاثات المتعلقة بـ
برـحلة راكـب أو بـضاـعة يمكن تقـاسـمـها بين بلد المـغـادـرة وبـلـد الوصول

٧٧- يتطلب هذا الخيار من الأطراف تجميع معلومات عن وصول البضائع والركاب. ويتعين ربط الإحصاءات باستخدام الوقود. وفي حين أن هذا الخيار ممكن من الناحية المفاهيمية، فإنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي نظام للحصول على البيانات أو المنهجية اللازمة لحساب الانبعاثات. وسينطوي الحصول على معلومات تفصيلية على أعمال إدارية إضافية وعلى بعض التكاليف الإضافية.

الخيار ٧*

التخصيص للأطراف تبعاً للبلد الذي يمتلك البضاعة أو البلد الأصلي للراكب

٧٨- يتطلب هذا الخيار نفس الإحصاءات التي يتطلبها الخيار ٥، ولكنه يتـعـين استكمـالـه بـبيانـات عنـ البلـدـ الأـصـليـ للـركـابـ وـلـمـالـكـ الـبـضـاعـ. وـعـلـاوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ، فـإـنـ مـالـكـ الـبـضـاعـ قدـ يـتـغـيـرـ أـشـنـاءـ النـقـلـ،ـ مماـ يـضـيفـ تعـقـيدـاـ إـضـافـياـ. وـهـذـاـ المـسـتـوـىـ الـأـعـلـىـ منـ التـفـصـيلـ يـنـطـويـ عـلـىـ أـعـمـالـ إـدـارـةـ إـضـافـياـ وـيـكـونـ باـهـظـ التـكـلـفةـ. وـلـاـ تـوـجـدـ منـهجـيـةـ لـحـسابـ الانـبعـاثـاتـ وـلـاـ سـابـقـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـنـهـجـ الـمـتـّـبعـ فـيـماـ بـيـنـ الـأـسـالـيـبـ الـمـوـجـودـةـ حـالـيـاـ لـدىـ الفـرـيقـ الـحـكـومـيـ الدـولـيـ الـمـعـنـيـ بـتـغـيـرـ المناـخـ.

الخيار ٨*

أن تـعـصـمـ لـلـطـرفـ الانـبعـاثـاتـ الـمـوـلـدـةـ فـيـ مـجـالـهـ الـوـطـنـيـ

٧٩- كما هو الأمر في حالة الطيران، فإن هذا الخيار له سابقة في قطاعات أخرى تـعـصـمـ فـيـهاـ الانـبعـاثـاتـ لـلـطـرفـ الذيـ تـحـدـثـ هـذـهـ الانـبعـاثـاتـ فـيـهـ حـسـبـ الـمـبـادـئـ التـوـجـيهـيـةـ لـلـفـرـيقـ الـحـكـومـيـ الدـولـيـ الـمـعـنـيـ بـتـغـيـرـ المناـخـ. وـفـيـ حـالـةـ صـنـاعـةـ النـقـلـ الـبـحـريـ،ـ فإـنـهـ يـتـطـلـبـ معـاـلـمـ اـرـتـبـاطـ بـيـنـ استـهـلاـكـ الـوقـودـ وـالـطـرقـ الـتـيـ تـسـلـكـهاـ الرـحلـةـ. وـمـنـ شـأـنـ زـيـادـةـ تـفـصـيلـ الـبـيـانـاتـ حـسـبـ نـوعـ السـفـينـةـ أـنـ يـؤـديـ إـلـىـ الـزـيـادـةـ مـنـ الـدـقـةـ،ـ بـيـدـ أـنـ هـذـاـ خـيـارـ لـنـ يـؤـديـ إـلـىـ التـغـطـيـةـ الـعـالـمـيـةـ الـكـامـلـةـ لـلـإـنـبعـاثـاتـ الـمـاصـادـرـ عـنـ الـوـقـودـ الـمـسـتـخدـمـ فـيـ النـقـلـ الـبـحـريـ الـدـولـيـ،ـ وـالـتـيـ يـحـدـثـ كـثـيرـ مـنـهـاـ فـيـ الـمـيـاهـ الـدـولـيـةـ.ـ وـلـذـكـ،ـ فإـنـهـ لـاـ يـسـنـظـرـ إـلـيـهـ إـلـىـ أـنـهـ خـيـارـ مـمـكـنـ عمـلـيـاـ.

* خـيـارـاتـ تـعـتـبـرـ أـقـلـ عـلـيـةـ بـسـبـبـ الـمـتـطـلـبـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـبـيـانـاتـ أـوـ دـمـ كـفـاـيـةـ التـغـطـيـةـ الـعـالـمـيـةـ.

الحواشي

(١) في سياق هذه المذكورة، تشير المنطقة النوردية إلى الدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد. وتشير أوروبا الغربية إلى النمسا، وبليجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ولندينبرغ، وهولندا، والبرتغال، وأسبانيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتتألف أوروبا الشرقية والوسطى من بيلاروس، والجمهورية التشيكية، واستونيا، وسلوفاكيا، وسلوفانيا، ولاتفيا، وبولندا، والاتحاد الروسي، وسلوفاكيا، وأوكرانيا. وتشير أمريكا الشمالية إلى كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) تقوم مناطق أخرى في العالم، مثلاً أمريكا اللاتينية، بالتجارة في الكهرباء. وتحاول الأمانة الحصول على بيانات بشأن هذه المنطقة والمناطق الأخرى.

Tomas Larsson,"Benefits from electricity trade in northern Europe under CO₂ constrains", (٣)
forthcoming in *Systems Modelling for Energy Policy*, Bunn and Larsen (eds.), John Wiley & Sons.

.International Energy Agency, *Energy Statistics of OECD Countries*, Paris, 1995 (٤)

Larson, Grohnheit und Unander, *Common Action and Electricity Trade in Northern Europe*, (٥)
to be presented at the International Federation of Operational Research Societies 14th Triennial Conference,
Vancouver, Canada, 8-12 July 1996.

International Energy Agency, Standing Group on Long-Term Co-operation, "Inter-system (٦)
competition and trade in electricity -- Implications for the environment and environmental policy", IEA/SLT
(95)25, draft paper dated 20 November 1995.

.International Energy Agency, *Electricity Information 1994*, Paris, 1995 (٧)

صحيفة "انترناشونال هيرالد تريبيون" (International Herald Tribune). ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ (٨)

International Energy Agency, *Electricity in European Economies in Transition*, Paris, 1994. (٩)

Energy Information Administration, United States Department of Energy, *Electric Power (١٠)*
Annual 1994, Volume II (Operational and Financial Data), tables 41 and 42 (November 1995).

Richard Rosen and others, *Promoting Environmental Quality in a Restructured Electric (١١)*
Industry, prepared for the National Association of Regulatory Utility Commissioners (15 December 1995).

الحواشي (تابع)

(١٢) تشير إدارة جانب الطلب إلى الجهود المبذولة للتأثير على طلب المستهلكين على الكهرباء (وشرائهم لها). وهي عادة ما تتألف من بذل جهود لتخفيض هذا الطلب من أجل تخفيض الحاجة إلى إنشاء طاقة توليد جديدة.

Henry Lee and Negeen Darani, *Electricity Trading and the Environment*, Environment and Natural Resources Program, Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School of Government, Harvard University (22 November 1995). (١٣)

.Richard Rosen and Others, *Loc. cit.* (١٤)

Thomas Larsson, "Benefits from electricity trade in northern Europe under Co₂ constraints", (١٥) forthcoming in *Systems Modelling for Energy Policy*, Bunn and Larsen (eds.), John Wiley & Sons.

(١٦) بيد أنها ستستمر مع ذلك في حساب واردات وصادرات الطاقة الرئيسية كما نوقشت في المبادئ التوجيهية المتعلقة بقواعد الجرد الوطنية لغازات الدفيئة والتي أعدها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ.

(١٧) ينبغي التسليم بأن إنتاج الكهرباء من وحدة توليد جديدة يمكن أن يؤثر على كامل الشبكة. فقد يتغير إخراج بعض المصادر من الشبكة وإضافة البعض الآخر. وقد يتغير في بعض حالات وضع هذه الآثار الثانوية في الاعتبار.

(١٨) لأغراض هذه الورقة، فإن الوقود المستخدم في النقل الدولي يعرّف بأنه الوقود الذي يباع لأي طائرة أو سفينة تستخدم في النقل الدولي.

Balashov and Smith, "ICAO analyses trends in fuel consumption by world's airlines", *ICAO Journal*, August 1992. (١٩)

J.A. Peper and H.B.G. ten Have, *Inventory of Air Pollution from Civil Aviation in Dutch Airspace in 1992*, NLR Report CR 94413 L, 1994. National Aerospace Laboratory, Amsterdam. (٢٠)

Lloyd's Register of Shipping, *Lloyd's Fleet Statistics, December 1992*, London, 1993, as updated by Lloyds's Register of Shipping. (٢١)

Lloyd's Register of Shipping, *Lloyd's Fleet Statistics, December 1992*, London, 1993, as updated based on present communication. (٢٢)

الحواشي (تابع)

Liddy, J.P., *Bunker Fuels - A Global View towards Year 2000*, Norwegian Shipping Academy, (٢٣)
Oslo, 1992.

.United Nations, *Energy Statistics Yearbook 1993*, United Nations, New York, 1995 (٢٤)

Oil Companies European Organization for Environmental and Health Protection (CONCAWE), (٢٥)
European Environmental and Refining Implications of Reducing the Sulphur Content of Marine Bunker Fuels,
CONCAWE, The Hague, 1993.

المرفق الأول

الإmissions البشرية المصدر للسلاسل من الوقود المستخدم في النقل الدولي من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول، ١٩٩٠ (هيكل غرام)

المركبات العضوية الطيارة غير الميثان

	النقل البحري المجموع	الطيران المجموع	النقل البحري	الطيران المجموع	النقل البحري	النقل البحري	الطيران المجموع	النقل البحري	الطيران المجموع	النقل البحري	الطيران المجموع	النمسا
٢,٣
..	بلجيكا
..	بلغاريا
١٠,٧	٨,٨	١,٩	١٧,٧	١٣,٠	٤,٧	٣٧,٨	٢٥,٥	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	كندا
..	الجمهورية التشيكية
٢,٧	٢,٥	٠,٢	٧١,١	٦٦,١	٥,١	١٧,٣	١٦,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	الدانمرك
..	استونيا
..	٢٢,٠	فنلندا
٥,٣	١١٠,٥	٣٠,٨	فرنسا
٢٦,٠	٢٠٦,٠	١٩٩,٠	٥١,٠	٩٦,٠	٤٨,٠	٥٨,٠	٥٨,٠	٥٨,٠	٥٨,٠	ألمانيا
..	اليونان
..	صغاريا
٠,٣	٢,٥	١,١	آيسلندا
٠,٣	٥,٣	٢,١	أيرلندا
١,٢	..	١,٢	٢٩٠,٠	٢٣٤,٤	١٥,٥	٢٣,٢	٥,١	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	إيطاليا

المصدر: بامتنانه إلى البيانات المقدمة في الملايير الوطنية.

المرفق الثاني

ابعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المصدر من الوقود المستخدم
في النقل الدولي من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول، ١٩٩٢
(جيغغرام)

المجموع*	النقل البحري	الطيران	
٤٧٣ ٦	٣٥٦ ١	١٢٧ ٤	استراليا
١٢٦	..	١٢٦	النمسا
٣٣١ ٥١	٠٩٢ ٢١	٣٤٨ ٢	بلجيكا
٦٦٦ ١	٧٨٧	٩٧٨	بلغاريا
١٢٠ ٥	٢٠٧ ١	٩١٣ ٣	كندا
٠٣٧	..	٠٣٧	الجمهورية التشيكية
٤٣٥ ٤	٧٨٦ ٢	٧٤٨ ١	الدانمرك
٧٣	..	٧٣	استونيا
٢٤٨ ٢	٧٠٠ ٢	٥٣٨	فنلندا
٤٥٨ ٧١	٥٠٤ ٧	٨٤٤ ٠١	فرنسا
٤٨١ ٠٢	٢٠١ ٥	٢٨٠ ٥١	ألمانيا
٦٤٠ ٠١	٢٤٨ ٧	٣٠٢ ٢	اليونان
٠١٤	..	٠١٤	هنغاريا
٠٣٢	..	٠٣٢	آيسلندا
٦٧٩	٦٤	٠٣٩	أيرلندا
٨٧٣ ٤١	٣٩٠ ٧	٤٨٢ ٧	إيطاليا
٨٣٨ ٠٣	٧٠٦ ٦١	١٣٢ ٤١	اليابان
٩٧٢	..	٩٧٢	لاتفيا
..	لختنستاين
٧٠٤	..	٧٠٤	لوكسمبرغ
..	موناكو
٥٩٩ ٨٣	٠٢١ ٣٣	٥٧٨ ٥	هولندا
٧١١ ٢	٦٩٧	١٢٣ ١	نيوزيلندا
٧٩٦ ١	٥٤٤ ١	٢٥٢	النرويج
٠٨٥ ١	٩٤٨	١٣٧	بولندا
٩٥٤ ٣	٥٩٧ ١	٤٦٦ ١	البرتغال
٧٥٥	..	٧٥٥	رومانيا
١٤٩ ٣٤	..	١٤٩ ٣٤	الاتحاد الروسي

المجموع*	النقل البحري	الطيران	
٥٢١	..	٥٢١	سلوفاكيا
٢٩١ ٥١	١٣٦ ١١	٢٦٥ ٣	اسبانيا
٤٨٦ ٣	٠٥٦ ٢	٤٣٠ ١	السويد
٢٤٢ ٣	٢٥	٠٩١ ٣	سويسرا
٢٥٥ ٩١	٨٠٥ ٧	٣٤٠ ٢١	المملكة المتحدة
٧١١ ٠٩	٧١١ ٠٩	..	الولايات المتحدة
٥١٨ ٦٥٣	٤٨١ ٥١٢	١٣٦ ١٤١	المجموع

بالاستناد الى احصاءات الطاقة الخاصة بوكالة الطاقة الدولية. استُخرجت البيانات من المصدر: قاعدة بيانات إدغار (EDGAR) لدى "ريفام" (RIVAM) في هولندا وعالجتها الأمانة.

لا يعكس في جميع الحالات بيانات كل من وقود الطيران ووقود النقل البحري.

*
